Received:2/1/2024 Accepted: 11/2/2024 Published:14/4/2024

دلالة الجملة الاسمية في كتابِ مقامات القوّاس الحلبيّ (ت1000هـ)

مريم فاضل كريم أ.م.د همسات محمد حسن

mariamfadhil1998@gmail.com Hamasat.ali.ha@gmail.com

الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم اللغة العربية

المستخلص

يتناول هذا البحث الموسوم "دلالة الجملة الاسمية في مقامات القوّاس الحلبيّ (ت 1000هـ)" دراسة الجملة العربية، التي وقع فيها كثيرٌ من النحويين القدامى والمحدثين بصورة ضبابية، بأنهم لم يفصلوا بين مصطلحي الجملة والكلام. فقد ذهب بعض النحويين مذهبا بأنَّ الكلام والجملة مترادفتان، فكان هدف هذا البحث، الكشف عن هذه الصورة الضبابية التي وقع بها النحويون، في محاولة التفريق بينهما، ثم تناولنا دراسة دلالة الجملة الاسمية في مقامات القوّاس، ودلالة صور الجملة الاسمية لكلّ نمطٍ؛ في محاولة لتبيان أثر هذه الأنماط داخل السياقات الواردة في مقامات القوّاس. تألف هذا البحث من تمهيد، تطرقنا فيه إلى التعريف بحياة القوّاس الحلبيّ ومقاماتهِ الأدبية، ثمَّ التَّمهيد عن الجملة العربية، والكشف عن دلالة الجملة الاسمية وأنماطها داخل السياق في مقامات القوّاس، التي كشفت دلالة كلّ صورةٍ ونمط من أنماط الجملة الاسمية التي استعملها القوّاس، والتي أراد بها دلالة معينة سعى لتوظيفها، من أجل ابراز غايةٍ معينة داخل مقاماتهِ.

الكلمات المفتاحيَّة: القوّاس الحلبيّ، المقامات ، الدلالة ، الجملة الاسمية

The Semantics of the Nominal Sentence in the Work of Al-Qawwas Al-Halabi (d.1000 AH) in his Book 'Maqamat Al-Qawwas Al-Halabi

Mariam Fadhil kareem Assoc. Prof. Hamasat mohammed hasan

mariamfadhil1998@gmail.com Hamasat.ali.ha@gmail.com

Mustansiriyah University, College of Education, Department of Arabic language

Abstract

The entitled research "The Semantics of the Nominal Sentence in the Work of Al-Qawwas Al-Halabi (d. 1000 AH)," addresses the study of the Arabic sentence, which has been ambiguously discussed by many ancient and modern grammarians due to their failure to distinguish between the terms "sentence" and "speech." Some grammarians have adopted the view that speech and the sentence are synonymous. Therefore, the aim of this research is to uncover the hazy elepict in which grammarians fell while attempting to differentiate between them. The researchers, then, have proceeded to study the semantics of the nominal sentence in the Al-Qawwas's Maqamat and the semantics of the various patterns of nominal sentences, attempting to clarify the impact of these patterns within the contexts presented in Al-Qawwas's Maqamat. This research comprises an introduction in which the researchers have introduced the life of Al-Qawwas Al-Halabi and his literary Maqamat. Moreover, the reserachers have also provided an introduction to the Arabic sentence, followed by an exploration of the semantics of the nominal sentence and its patterns within the contexts of Al-Qawwas's Maqamat. As a result, This has revealed the significance of each form and pattern of the nominal sentence used by Al-Qawwas, demonstrating his intention to employ them for a specific semantic purpose within his Maqamat.

Keywords: Al-Qawwas Al-Halabi, Maqamat Al-Qawwas, Sentence Semantics, Nominal Sentence Semantics

التمهيد: التعريف (بالقوّاس ومقاماته)

هو القاسم بن محمد الدمشقي الشهير بالقوّاس. أديب توفي في حدود عام (1000 هـ)، من آثاره: رياض الأزهار ونسيم الأسحار في الأدب (كحالة، 1993). ولم يكنْ للقوّاس مؤلفات تذكر سوى هذه المقامات، وقد قيل أنّه أحبّ الأدب، وسعى إلى الانخراط في أهله، حتى نجح في ذلك إذ يقول :" فإنّي لما لمحتُ بعين الاجتهاد، معاني أهل الأدب والسّداد، جدّيت في الطلب لإدراك مقاصدهم، لأنال الأرب من موائد فوائدهم، وأنتظم في سلوكهم الثمينة، وأرد موارد المعونة من مناهلهم المعينة، فما زلت مقتفياً لآثارهم، مستخبرًا عن أخبارهم، حتّى تمسّكت بحبل إيناسهم، وتمسكت بضلوع أنفاسهم ودخلت إلى روضهم الأريض" (القوّاس الحلبي، 2019، صفحة 8).

"من مقدمة المؤلف يتبين لنا أنّهُ لم يكن من الأدباء الكبار. عاش القوّاس في عهد الأمير شهاب الدين أحمد بن جمال الدين آقواش الناصري، وهو نقيب الجيوش ومنشئ المدرسة المهندارية عام 725هـ. يذكر القوّاس في مقدمة كتابه، أنّه ألّفه امتثالاً لطلب الأمير شهاب الدين الذي عاش في زمنه ، فأصبح خادمًا لأهل الأدب، وعمل في بلاط الأمير شهاب وأصبح نديما له" (القوّاس الحلبي، 2019، صفحة 8،9). توفى القوّاس الحلبي عام (1000هـ 1592 م) (كحالة، 1993). في كتابتهِ للمقامة السنجاريّة ذكر القوّاس في مقدمة مقامته إذ توفى و لم يتممها "وكانَ الفَراغُ من نَسْخِها ليلةَ الاثنين عشري ذي الحجّة الحرام من شُهور سَنِة ثلاثة عشر وألف على يدِ أفقر عبادِ الله ...." (القوّاس الحلبي، 2019، صفحة 438).

مقاماته:

تحدَّث القوّاس في مقدمة كتابه عن اسم المقامات ومنهجه في تأليفها قائلًا: " فأقمتُ مقامات تُسَرُّ بها الألباب، وجعلتها فصولًا وأبواب، ووشحتها بأدعية سامية المقدار وسمّيتها رياض الأزهار ونسيم الأسحار، ورصّعتها بكامل الفنون، من شعر معربٍ وغزل ملحون، ونوّعته بهزْل ولكن بماء الجدّ معجون" (القوّاس الحلبي، 2019، صفحة 9). ولعلّ تضمين المؤلّف غزلاً ملحوناً وهزلاً معجونًا بماء الجدّ، كما يقول ما جعلهُ يتساهل في اللحن، لذلك نجدهُ في مقاماته قد أدخل الموشح والزجل والمواليا والدوبيت من باب التساهل في الإعراب.

ويتحدث القوّاس في مقدّمة كتابه عن ظروفه المعيشية الصعبة التي كتب فيها مقاماته، فيقول: "وكان ذلك مع الاجتهاد على تحصيل الأقوات، وتغيّر أحوال الأقوات، وعصر على الأحرار كاسمه، وزمان كاشتقاقه ورسمه، والنفس تطلب المعونة بوجود العين، والعين تنثر دمعا بإعدام العين، والقلبُ مشتغلٌ بأحكام البين، وما جعل الله لرجل من قلبين " (القوّاس الحلبي، 2019، صفحة 25). ومن الملاحظ أَنَّ القوّاس في مقدمته قد لجأ إلى أهل الأدب؛ لطلب العون لرفع الذلة قائلا: "وإنّي واقفٌ على قدم الاعتذار والذلّة، راجٍ من أهل الأدب سدّ الخلّة، من نقص مضمر أو نقصٍ يظهر" (القوّاس الحلبي، 2019، صفحة 25).

"حينما نتأمّل في مقامات القوّاس الحلبيّ التي بين أيدينا المسماة (رياض الأزهار ونسيم الأسحار) نجد أنّها كُتبت لتروى على ألسنة الحكواتية، وكأنها أشبه بالعمل المسرحي العربي، لذلك لا يمكن إغفال أهمية هذه المقامات، كما أنّ لّها سمات جعلتها تتميز عمّا سبقها من المقامات ومن سبقه من أصحاب المقامات كالهمذاني (398هـ)، والحريري (516 هـ)، والسرقسطي (538هـ) وغيرهم) " (القوّاس الحلبي، 2019، صفحة 5،6).

تقع مقامات القوّاس في كتابه (رياض الأزهار ونسيم الأسحار) في عشر مقامات، غير أنَّ المقامة العاشرة وهي المسماة (المقامة السنجارية) لم تكتمل، فقد توفّي المؤلّف قبل أن تتم (القوّاس الحلبي، 2019). حين نتصفح في كتاب القوّاس لا نجد راوية واحداً ولا بطلاً واحداً تُسند إليه بطولة المقامات العشر، بل نجدهُ جعل الرَّاوية في كل مقامة بطلاً. كذلك تميزت مقاماته بإفراطها في الطول، وهو أمرٌ نادرٌ في كتب المقامات التي ألّفت قبله، ولعل هذه الإطالة بسب صنعة الحكواتي التي تتطلّب نصاً طويلًا في الجلسة الواحدة. لذلك نجده مزج مقاماته بالسجع وسائر ألوان الصنعة البديعية، كما فعل الحريري وغيره، ولم يكتف بمزج الشعر بالنثر في كل مقامة بل أضاف إلى ذلك الموشحات والأزجال والمواليا والدوبيت والكان كان والخطب والألغاز والرسائل والشرح اللغوي وبعض النظم باللهجة العاميّة (القوّاس الحلبي، 2019)، والملاحظ أنَّ كلَّ ما أورده القوّاس من الأشعار هي من نظمهِ إلّا ما ندر منها فكان يشير إليه.

بدأ القوّاس في مقاماته بمقدمةٍ، تحدّث فيها بعد التحميدات المطوّلة، عن سبب تأليف كتابه، وقد ذكرناهُ آنفاً هو امتثالاً لطلب الأمير. تقع مقاماته العشر أو يمكن أن نقول تسعاً؛ لأن المقامة الأخيرة لم تكتمل، غير أنّ المؤلّف في المقامة الثامنة (الحلبية)، جعل

ضمن أحداث هذه المقامة راوية، يروي مقامة تامة موضوعها النزاع بين (الورد والخمر)، وعدَّها ناسخ الأصل أنها المقامة العاشرة، وفي نسخة أخرى أطلق على مقامة النزاع بين الورد والخمر المقامة التاسعة، وعدّ المقامة القاهرية هي العاشرة. (القوّاس الحلبي، 2019).

دلالة الجملة:

خلط كثيرُ من النحويين القدامى بين مفهوم الكلام والجملة، ولم يَفصلوا بين الاثنين فكان عندهم الكلام هو الجملة. فقد ذكر سيبويه: "واعلم أنَّ "قلتُ" إنّما وقعتْ في كلام العرب على أن يُحْكى بها، وإنما تُحْكى بعد القول ما كان كلاماً لا قول، نحو قلتُ: زيدٌ منطلقٌ لأنهُ يحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل "قلتُ". وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه" (سيبويه، 1988، صفحة 1/ 122)، وعندما جاء ابن جنيَّ ليُفسر كلام سيبويه حول هذا المصطلح قال: "نعم وأخْرج الكلام هنا مُخرج ما قد استقر في النفوس، وزينت عنه عوارض الشكوك ... ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها" (ابن جني، الخصائص، 1913، صفحة 19/1). وفي ضوء هذا القول لسيبويه حكم ابن جنيَّ على أنَّ المراد بذلك الجملة، ولا شك أنَّ ابن جني كان واضحا في تعيينه مصطلح (الكلام) وتخصيصه بالجملة (الخالدي، 2005). ويبدو أنَّ ابن جنيَّ اشتبه عليه الأمر في تفسير كلام سيبويه، وهذا على حد قول الدكتور محمد حماسه أنَّ مصطلح الجملة لم يأتِ في كتاب سيبويه ذاكراً ذلك بقوله: "تقرأتُ كتاب سيبويه بحثاً عن كلمة (جملة)، سواء بالمعنى الاصطلاحي أم بالمعنى اللغوي، فلم أهتدي إليها قط ... ولكني لم أعثر عليه، وإنما هو من كلام ابن جنيّ (حماسة، 2003، صفحة 21). وفي قولِ محمد حماسة أنَّ سيبويه لم يذكر المصطلح ولكن نجد أنهُ أشار إليه وأن لم يصرح به وذلك في باب (المسند والمسند إليه): "وهما ما لا يَغْنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بدّا فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبنُى عليه. وهو قولك: عبدُالله أخوك وهذا أخوك ومثال ذلك: يذهبُ عبد لله، فلابَّد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّل بدّ من الآخر في الإبتداء (سيبويه، 1988، صفحة 23/1). وفي موضع آخر في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة) ذكر: "فمنه مستقيمٌ حسنٌ، ومحالٌ، ومستقيمٌ كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محالٌ كذب ..." (سيبويه، 1988، صفحة 1/ 25). ومن خلال هذين البابين، نجد أنَّ سيبويه جعل أساس الجملة هو الإسناد والاستقامة ولكن لم يقل إن الكلام هو الجملة، كما فسرها ابن جني من خلال تفسيره القول والكلام. وعليه فقد اختلف النحاة هل أنَّ الكلام والجملة مترادفان في المعنى أم مختلفان؟ فابن جنيَّ يرى أنهما مترادفان، أمّا المحدثون فيرَون: "إن الذي عليه جمهور النحاة أنَّ الكلام والجملة مختلفان، فإن شرط الكلام الإفادة، ولا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة وإنَّما شرط فيها الإسناد، سواء أفادت أم لم تفد، فهي أعم من الكلام إذ كل كلام مفيد، وليس كل جملة مفيدة (السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، 2007). ولسنا في صدد الحديث حول الخلاف بين المفهوم (الكلام) و(الجملة) وإنما نكتفي بما ذكره ابن هشام (ت 761هـ) حينما عرفهما بأنَّ الكلام: "هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه ،والجملة عبارة عن فعل وفاعله ك"قام زيْد" والمبتدأ والخبر ك "زيد قائم" وما كان بمنزلة أحدهما نحو "ضُرِبَ اللّصّ" و"أقائم الزّيدانِ" و"كان زيدٌ قائما" و"ظننته قائما" وبهذا يظهر لك أنَّهما ليسا مترادفين كما يتوهم كثير من الناس، وهو ظاهرُ قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن أفرغ من حد الكلام قال: ويسمى الجملة، والصواب أنها أعمُ منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافهما ولهذا تسمعهم يقولون: جملة شرط، وجواب شرط، جملة صلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام" (ابن هشام، 1991، صفحة 2/ 431). وبهذا يعد ابن هشام أول من فرق بينهما من النحاة القدامى، فعلى الرغم من الصورة الضبابية التي وقع بها القدامى في تحديد مفهوم الجملة، إلا أننا لا ننكر ما توصلوا إليه في تقسيمهم للجملة العربية في بنائها وأركانها، إلا أنَّهم اشترطوا في الجملة أن تتكون من مسند ومسند إليه، قالَ المبرّد (ت 285هـ) في باب الإسناد: "وهما ما لا يستغنى كلّ واحد مِن صاحبه فمن ذلك: قام زيدٌ، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو (كان) (إنّ) وأفعال الشك والعِلّم والمجازاة" (المبرّد، 1979، صفحة 4/ 126). أما ابن يعيش (ت643 هـ) فعرَّف مفهوم الإسناد بانَّه: "تركب كلمة مع كلمة، تُنسب أحدهما إلى الأخرى، فعرّفك بقوله: "اسندت إحداهما إلى الأخرى" أنه لم يُرد مَطلق التركيب، بل تركيب كلمة مع كلمة، إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى، على سبيل الذي يحسن بيه موقع الخبر، وتمام الفائدة" (ابن يعيش، 2001، صفحة 1/ 72).

ويذكر الشريف الجرجاني (ت 816هـ) أنَّ: "الإسناد نسبة أحد الجزئين إلى الآخر أعمّ من أنَّ تفيد المخاطب فائدة يصحّ السكوت عليها او لا. والإسناد في عرف النحاة عبارة عن ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الافادة التامّة أي على وجه يحسن السكوت عليه وفي اللغة إضافة الشيء إلى الشيء" (الشريف الجرجاني، ١٩٨٣، صفحة 23). يبدو أنَّ المحدثين وقعوا في الأمر ذاته

في تعريفهم للجملة كما وقع فيه القدامى في أصل الجملة والكلام؛ إلا أنهم ذهبوا إلى أنَّ أصل الجملة هو الإسناد، "وأن الجملة تقوم على الإسناد الأصلي، وطرفاه المسند والمسند إليه" (السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، 2007، صفحة 29). وقد ربط النحاة الجملة بالمعنى، بلْ عدوه الأساس "إن الجملة لابّد أن تفيد معنى ما، وإلا كانت عبثا. فلو رتبت كلمات ليس بينهما ترابط يؤدي إلى إفادة معنى ما لم يكن ذلك كلاما، فلو قلت: (سوف محمد حضرَ) أو (سمعَ نامَ لم) أو (ما خالدٌ منطلقًا أبوك) (السماء يحضرُ محمدُ) لم يفد ذلك شيء" (السامرائي، الجملة العربية والمعنى، 2000، صفحة 7). أمَّا الدكتور مهدي المخزومي فيعرف الجملة بقوله: "هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة الذهنية كانت قد تألفت اجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع. والجملة التامة التي تعبر عن ابسط صورة ذهنية التامة التي يصح السكوت عليها " (المخزومي، 1986، صفحة 31)، فالمخزومي يرى أنهما بمنزلة واحدة، وإما الدكتور نعمة رحيم العزاوي فذهب إلى الترادف بين المصطلحين إذ قال: "ونحن نعتقد أنّ هذا الفهم الكلام والجملة هو فهم سليم، يوافق رأي اللغويين والمحدثين؛ وذلك لأنّ ابن جني ومن شايعه جعلوا الإفادة شرط الكلام أو الجملة" (العزاوي، 1981، صفحة 110). وتميل الباحثة إلى ضرورة التفريق بين (الكلام) و (الجملة)؛ فالنحاة اشترطوا الإسناد ولكنهم لم يشترطوا الإفادة في الجملة، لذلك نجد هنالك جملاً مفيدة وغير مفيدة، على عكس الكلام الذي اشْتُرط فيه حسن السكوت عليه، فكلّ جملةٍ مفيدة هي (كلام)، ولهذا أميل إلى ما ذهب إليه الدكتور السامرائي في تفسيره للجملة. أمَّا تقسيم الجملة، فقد قسم النحاة القدامى الجملة العربية إلى جملة (اسمية وفعلية وشبه جملة)، فأمَّا الجملة (الاسمية) فستكون هي موضع الدراسة في هذا المبحث، وقد أضاف الزمخشري نوعًا رابعًا للجملة وهي (الشرطية)، إذ ذكر ابن يعيش "والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك: "زيدٌ ذهبَ أخوه"، و "عمرُو أبوه منطلقٌ"، "وبكرٌ إنْ تعطيه يشكرْ "، "خالدٌ في الدار" (ابن يعيش، 2001، صفحة 1/ 229). ويرى ابن هشام والذي كان لهُ النصيب الأوفر في شرح الجملة وأقسامها "أن الجملة الشرطية جزء من الفعلية، وزاد الزمخشري (ت 538هـ) وغيرُه الجملة الشرطية، والصوابُ أنها من قبيل الفعلية" (ابن هشام، 1991، صفحة 2/ 433) أمَّا المحدثون فلمْ تختلف تقسيماتهم للجملة عمّا سبقهم، إلا أنّهم اختلفوا من حيث التسمية، فقد أضافوا تسميات مختلفة للجملة، وتوسعوا كذلك أيضاً في دراسة الجملة من حيث المبنى والمعنى. وخلاصة ما سبق نجد أنَّ الجملة العربية بتسميتها وأقسامها، نالت أهمية كبيرة في كثير من كتب النحاة، سواء من القدامى أو المحدثين، على الرغم من أنهم لم يفردوا لها أبوابا خاصة في مؤلفاتهم، ولكنَّ حينما نتأمل نجد شذرات من مفهومها في كتب القدامى، والمحدثين كذلك كان لهم النصيب الأوفر في إيضاح معالمها، وخلاصة الكلام فإن مفهوم الجملة وقف فيه النحاة على عدة اعتبارات لتحديد ماهيته. ذكر الدكتور علي أبو المكارم في مسألة الخلاف الذي وقع في ماهية الجملة : "يرى أولهما أن الجملة تدل (التركيب المفيد) بغض النظر عن مسألة الإسناد، ويذهب ثانيهما إلى أنها تدل على (التراكيب الإسنادية) بغض النظر عن مسألة الإفادة، ويحاول ثالثهما الجمع بين الاتجاهين ،فيقر أنَّ الجملة تتحقق لغويّا بتكامل الإسناد والفائدة" . (أبو المكارم، 2007، صفحة 9)

دلالة الجملة الاسمية:

أتفق النحاة على أنّ الجملة الاسمية هي التي يكون صدرها اسمًا، وهذا ما جاء به سيبويه في تعريفه للمبتدأ في باب الابتداء: "فالمبتدأُ كلُّ اسمٍ ابتُدِئ ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفع. فالابتداء يكون إلاّ بمبنى عليه. فالمبتدأ الأوّلُ والمبنيُّ ما بعده عليه فهو المسندُ ومسندٌ إليه" (سيبويه، 1988، صفحة 2/ 126). أمّا ابن جنيَّ فيعرفه بقوله: "اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته، وعَرَّيْته من العوامل اللفظية، وعرّضته لها، وجعلته أولا لثان يكون الثاني خبرا عن الأول، ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء تقول: زيدٌ قائمٌ، ومحمدٌ منطلقٌ، فزيدٌ ومحمدٌ مرفوعان بالابتداء؛ وما بعدهما خبر عنهما" (ابن جني، اللمع في العربية، 1988، صفحة 29). ومن خلال ما ذكره سيبويه وابن جنيَّ، نجد أنَّهما اشترطا في الاسم الواقع في البداية هو ما يطلق عليه (المبتدأ)، أما الخبر فهو: "ما جاز على قائله التصديق والتكذيب" (المبرّد، 1979، صفحة 3/ 89). وقد جاء في شرح المفصل: "اعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامعُ، ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًا. والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: "عبدُالله منطلقٌ"، فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبدالله ،لا في عبدالله، لأن الفائدة في انطلاقه، وإنما ذكرت عبدالله، هو معروف عند السامع، لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق" (ابن يعيش، 2001، صفحة 1/ 227)، فإن الفائدة التي يقدمها الخبر هي التي تتحصل بالإسناد، وقد تكون تامة إذا لم يحتو تركيب الجملة على علاقة من العلاقات الثانوية إسنادية كانت أو غير إسنادية، نحو:

محمد قائم، أما إذا ضم التركيب شيئًا من العلاقات الثانوية كالعطف أو الوصف أو الإضافة ونحوهما فإن من المؤكد أن الفائدة التي يقدمها الخبر مبنى الجملة حينئذ لا تتصف بالتمام إذ تمام الفائدة رهن ببقية العلاقات المتواجدة في الجملة، وإذا قيل: إنَّ الخبر سمّي خبراً لأنه يخبر به عن المبتدأ، فهذا لا يتحقق على الاطلاق "ففي قوله تعالى : ﴿هذا بعلي شيخاً"﴾ إذ تبين أنَّ الخبر لم يخبر عن المبتدأ، وإنّما الحال هو الذي قام بهذه المهمة " (أبو المكارم، 2007، صفحة 37). ومن خلال القولين السابقين، نجد أن الخبر في بعض الأحيان، لا يكون ذلك الجزء المتمم للفائدة كما تواضع على ذكره النحاة، ففي قوله تعالى :﴿وهذا بعلي شيخًا﴾ جاء في تفسير مفاتيح الغيب: "قرأ بعضهم ﴿وهذا بعلي شيخًا﴾ على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي هذا بعلي وهو شيخ، أو بعلي بدل من المبتدأ، وشيخ خبر أو يكونان معا خبرين" (الرازي، 2009، صفحة 18/ 375)، وأميل إلى ما ذهب إليه الدكتور علي أبو المكارم، فإذا تكونت الجملة من علاقة إسناديه فقط كما في قولنا: (هذا محمدٌ)، هنا تعين بأنَّ (محمدٌ) هو الخبر، أما إذا كانت الجملة مكونة من علاقات ثانوية، فتعين أن تكون هي الخبر لإتمامها المعنى.

واختلف النحاة حول أصل الترافع في الجملة الاسمية، " فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ، وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي" (ابن عقيل، 1980، صفحة 1/ 200، 201). وحينما جاء عبد القاهر الجرجاني (ت741هـ) ليعرّف المبتدأ والخبر، كانت لهُ نظرة بها شيء من التوسع، اختلفت عمن سبقهُ من النحاة، إذ ربطها بالمعنى بقوله: "وههنا نُكتةٌ يجب القطعُ مَعها بوجوب هذا الفرق ابدًا، هي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنهُ منطوقٌ به أولًا، ولا كان الخبر خبرًا لأنه مذكورًا بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدًأ لأنه مسند إليه مثبتٌ له المعنى. والخبر خبرًا لأنه مسند مثبتٌ به المعنى". (الجرجاني، دلائل الاعجاز، 1992، صفحة 189)

فلكلِّ من الجمل الاسمية والفعلية أغراض بيانية، وميزات بلاغية، فإذا أرادوا التعبير عن معنى الثبوت، فإنهم يأتون بالجملة الاسمية، "كقولنا: الله خالق كل شيء، وحاتم الجواد ". (عباس، 1985، صفحة 91) "والصورة الأساسية للجمل التي مسندها اسم، أن يتقدم المسند إليه على المسند أو بتعبير آخر؛ ان يتقدم المبتدأ على الخبر، ولا يقدم الخبر إلا لسبب يقتضيه المقام، أو طبيعة الكلام " (السامرائي، معاني النحو، 2003، صفحة 1/ 15). ومهدي المخزومي يعرّف الجملة الاسمية بأنها: "التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافًا ثابتًا غير مجدد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسما" (المخزومي، 1986، صفحة 42).

ومن خلال ما تقدم نجد أنَّ أقوال النحاة والبلاغيين لم تخرجْ عن المضمونِ، من أنَّ دلالة الجملة الاسمية يجب أن تتصف (بالثبات)، إلا أنَّ منهم من وضع فروقًا في اختلاف أنماط وصور الجملة الاسمية؛ لأن كلٍّ منها يأتي لغرضٍ وغايةٍ؛ وعليه سوف نذكرُ أهم دلالات تلك الأنماط في الجملة الاسمية، بحسب ورودها في مقامات القوّاس الحلبيّ.

1 – المبتدأ معرفة والخبر نكرة:

هذا النمط هو الأساس في صور الجملة الاسمية، فلقد اتفق النحاة إذا اجتمع في الكلام اسمان، فوجب تقديم ما هو معرفة فتجعلهُ مبتدأ، وتأخير ما هو نكرة فتجعلهُ خبرًا، وهو الأصل (ابن جني، اللمع في العربية، 1988)، إلَّا في صورتين: أحدهما نحو:" (كم مالُك) فإن (كم) مبتدأ، وهي نكرة وما بعدها معرفة، لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام: نكرة، والجُمل، والظروف ... فحكم على "كم" بالابتداء حملاً على الأقل.

والثانية: أفعل التفضيل، نحو: خيرٌ منك زيد" (السيوطي، 1998)، وتأتي هذه الصورة لعدة أغراض، فقد ذكر ابن يعيش: "اعلم أنّ أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأن الغرض في الاخبار لإفادة المخاطبُ ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر. والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه؛ ألا ترى أنك لو قلت: (رجل قائمٌ)، أو (رجلٌ عالمٌ) لم يكن في هذا الكلام فائدة، لأنه لا يستنكر أن يكون رجلٌ قائمًا أو عالًما في الوجود، ممّن لا يعرفه المخاطب وليس هذا الخبر الذي تنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم" (ابن يعيش، 2001، صفحة 224/1). ولم يختلف عبد القاهر الجرجاني عمّا ذكره النحاة لهذه الصورة، ففي باب تقسيم المبتدأ والخبر من حيث التعريف والتنكير، يرى أنه " يجب تقديم ما هو معرفة، وتنكير ما يراد الإخبار به، إذ لا يجوز الإخبارُ بما هو معروفٌ عند المخاطبِ " (الجرجاني، المقتصد في شرح الايضاح، 1982، صفحة 305/1). وقد جاء هذا النمط "لغرض التحقير والإهانة، وقد يأتي أيضا لغرض الاستخبار والتعظيم والاسترحام، بحسب السياق الذي يرد فيه " (بشير و حسن، صفحة 57).

ومن ذلك قول القوّاس واصفًا حال الدنيا، كما ورد في المقامة (المكيّة): "**والكاسي منها عرْيان، والْمُتلي من جيفها جيعان، معينةٌ لكل خوّان**" (القوّاس الحلبي، 2019، صفحة 34).

ففي المقامة المكيّة، يصف الحلبي الدنيا وأصحابها بخطبةٍ طويلة، فيصف الناس فيها بـ (الكاسي) و (الْمُتلي)، فيأتي بالمبتدأ المعرف فإنهُ يريد تنبيه المخاطب، ولكون المخاطب يعلم، فهو يكون غير خالي الذهن؛ لذلك نجده يستعمل صيغة اسم الفاعل للدلالة على الدوام والثبوت بهذه الصفة لإصحابها، بمعنى أن الذي يكتسي من الدنيا، يبقى عريان فيها؛ لذلك نجده استعمل هذه الصيغة في الإتيان بالمبتدأ باسم الفاعل بحالة التعريف، فهي تلزمهم بكل الأزمان، فمن دلالة التعريف باسم الفاعل، كونه يعمل من دون قيد أو شرط، ثم يأتي بالخبر نكرة بقوله: "عريان" و "جيعان" وهذا هو ظاهر النص. أما إذا أردنا تأويلهُ أن الكاسي بمعنى (اسم مفعول)، أي بمعنى المكتسي الذي تكسيه الدنيا من ثيابها، فهنا دلت على الثبوتن ودوام هذه الصفة على أصحاب الدنيا، وإن اسمي الفاعل والمفعول إذا دلًّا على الثبوت والدوام، كانا أقرب إلى الصفة المشبهة. إن اسم المفعول يعمل عمل اسم الفاعل، من حيث الحدث والثبوت، وهو أقرب إلى ثبوت الصفة المشبهة (السامرائي، معاني الأبنية العربية، 2007)؛ لأنَّ المخاطب يجهل صفة هذا (الكاسي والمتلي)، فجاءت هذه الصورة لغرض الاستخبار والتحقير والذم. ولعلّ من المفارقات الدلالية التي استعملها القوّاس في التركيب، حينما جاء بالمبتدأ وأخبر عنه بنكرة، فهي تحمل نفس الدلالة، فلو عدنا إلى دلالة (الكاسي)، نجدها تحمل دلالة الخبر (عريان)، فتكون الكسوة والعري بالمعنى دون اللفظ، كسوة بالمعنى، والعري بالمعنى أيضاً (ابن جيرين، بلا تاريخ، صفحة 18/4).

وقد جاء أيضا في المقامة الديمياطيّة في وصف الحاكم بقوله: "**وكلُّ شائفٍ في بحارِ هَيبتِكَ غارقُ**" (القوّاس الحلبي، 2019، صفحة 51)، فقد جاء بالمبتدأ المعرفة وخبّر عنه بنكرة، فقد جاء السياق للدلالة على التعظيم والإخبار بعظمة ذلك الحاكم، فابتدأ بالمعرفة بأن كل من يراه أو ينظر إلى عظمته، فيكون غارقاً لعظمته، لذلك أخبر بدلالة اسم الفاعل، "غارقٌ" النكرة الدالة على الثبوت والاستمرارية ، لتدل على حال كل من يراهُ.

2-المبتدأ معرفة والخبر معرفة:

ذكرنا سابقًا أن الأصل أن يأتي المبتدأ معرفة والخبر نكرة، وقد يأتي الخبر معرفة، "أنْ يَكُونا معرفتين نحو: زيدٌ أَخُوكَ" (صاحب حماة، 2004، صفحة 144/1)، فإن كانا جميعًا معرفتين، كنت فيهما مخيرًا أيهما شئت جعلته المبتدأ وجعلت الآخر الخبر. تقول: زيد أخوك، وإن شئت قلت أخوك زيد (ابن جني، اللمع في العربية، 1988). ويبدو أن الجرجاني كانت له نظرةٌ بيانية، تختلف عمّا قاله النحاة، أي إذا اجتمعت معرفتان، شئت تقديم أحدهما على الآخر، بل يرى أن لهذا التقديم غاية وعناية يريدها المتكلم، ويرى الجرجاني إنك إن قلت: (أنت الحبيبُ) و (الحبيبُ أنت)، فأنت الحبيب خصصتهُ بالحب دون غيره من الناس، فلا يكون التقديم عنده بمنزلة واحدة (الجرجاني، دلائل الاعجاز، 1992). " ويخرج هذا النمط من الجملة الاسمية لأغراض، وهذا النمط لا يكون إلا في مقام الحصر والقصر، ولا يكون إلا في سياق التوكيد والتخصيص، ويقال هذا النمط حينما يكون المخاطب قد علم شيئا عن الموضوع" (بشير و حسن، صفحة 58).

وقد جاء هذا النمط في قول القوّاس:

"**واعْلَمْ بأنّ الكذْبَ سَيفُ الرَّدى والصَّدْقُ سيفُ الله في أرضِهِ**" (القوّاس الحلبي، 2019، صفحة 56)

فقد جاء المبتدأ (الصدق) في حالة التعريف، وكذلك الخبر (سيف الله)، وقد جاء هذا النمط لغرض التوكيد والتخصيص، فلو تأملنا في الشطر الأول من البيت، فقد جاء بـ (أن) للتوكيد، ثم يأتي القوّاس في الشطر الثاني بالمبتدأ المعرفة، لأن المخاطب يكون له عالماً، خلافاً للنمط الأول الذي يكون خالي الذهن، فيأتي بالخبر المعرف بالإضافة، فقد أضاف لفظة سيف إلى لفظ الجلالة، وهو من باب التخصيص والحصر، وهذه الصورة الدلالية التي استعملها القوّاس، إذ جاء بالخبر المعرف للمبتدأ، فأعطى تلك الدلالة المعنوية للتركيب ، بأنَّ الصدق هو نصرة الله لعباده في الأرض، فجاء بالمبتدأ والخبر بصيغة التعريف والثبوت.

ومنه أيضا قول القوّاس:

"**فوِّض إلى الله أمرًا أنتَ قاصدُهُ واعْلم بأنَّ سمين المكر مهزولُ**" (القوّاس الحلبي، 2019، صفحة 78)

فقد جاء بالمبتدأ "أنت" وهو المعرفة، وجاء بالخبر "قاصده"، إذ خبّر باسم الفاعل وذلك للدلالة على الدوام على ثبوت الأمر، وكان ذلك من باب الحصر والتخصيص، إن التفويض وتسليم المرء لكل أمور دنياه لله سبحانه وتعالى؛ لذلك نجده استعمل اسم الفاعل الذي يكون أقرب إلى الصفة المشبهة على الدوام والثبوت.

3 – المبتدأ معرفة والخبر جملة:

ذكر النحاة إنَّ المبتدأ يأتي معرفة، والخبر مفرد وجملة، وتكون إما اسمية أو فعلية (ابن جني، اللمع في العربية، 1988). ولكن اشترطوا بأن يكون في الجملة ضمير، يعود على المبتدأ "ويلزم أن يكون في الجملة ضميرٌ يعود إلى المبتدأ، إلاّ أن تكون الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى" (صاحب حماة، 2004، صفحة 146/1)، ومجيء الخبر جملة فعلية، لها أغراض بلاغيةٌ، بغض النظر عن أنَّ دلالة الجملة الفعلية تدل على الحدوث والتجدد، وهذا ما أتفق عليه النحاة، وقد جاء الخبر في مقامات القوّاس جملةٌ فعلية، ولم أقف خلال دراستي للمقامات على الخبر جملة اسمية، لذا سأكتفي بذكر ما ورد، إذ ورد الخبر جملة فعلية، منه قول الحلبي: "**والشيطُ شبَّت نارُ عزمه إلى روضه اللائح**" (القوّاس الحلبي، 2019، صفحة 46) .

فقد جاء المبتدأ معرفة، والخبر جملة فعلية (شبَّت نار عزمه) أي: جاء بالفعل (الماضي والفاعل) خبراً للمبتدأ، وهنا جاء لغرض التخصيص والحصر والوصف، "وقد تتناسب الجملة الفعلية مع الوصف والدعاء" (بشير و حسن، صفحة 62)

ومنه قوله أيضاً:

" **بِنْتُ كرمٍ تزَّينتْ كعروسٍ فَتنتْ والهاً بزيِّ رآها**" (القوّاس الحلبي، 2019، صفحة 210)

فقد جاء المبتدأ المعرف بالإضافة (بنت كرم)، والخبر جملة فعلية (تزينت كعروس)، للدلالة على تجددها وتزينها بحالة مستمرة، كأنها عروس، وجاء الخبر لغرض التعظيم والاهتمام والوصف.

4 – المبتدأ معرفة والخبر شبه جملة:

لقد أشار النحاة في تقسيمهم الخبر الجملة، أن يأتي شبه جملة من جار ومجرور، وظرف زمان، وظرف مكان، ولكنهم اشترطوا في ذلك التمام في المعنى، مثل قول: "زيدٌ أمامك" و" زيدٌ في الدار" (ابن عقيل، 1980). وعليه فقد قدّر النحاة، أنَّ يكون هنالك متعلق محذوف بـ (كائن، مستقر، استقر). "وما وضع ظرفًا فالأكثر أنه مقدّر بجملة" (الإستراباذي، 1996، صفحة 243/1). وكذلك نجد أن النحاة ذكروا شروطاً لهذا المتعلق المحذوف، فمنهم من ربطه بزمن الفعل، ومنهم من ربطهُ بدلالة الاسم، إن كان هذا الخبر ظرف مكان أو زمان وجار ومجرور (ابن عقيل، 1980)، وجاء هذا النمط هنا لغرض الدعاء والثناء والتبجيل. لقد وردت هذه الصورة التركيبية في المقامات القوّاس إذ قال: "**الحمدُ لله الذي جَمَعَ الغريب بأهلهِ**" (القوّاس الحلبي، 2019، صفحة 67)، حيث جاء بالمبتدأ (الحمدُ) ، وأخبر عنه بشبه الجملة (للهِ)، وجاء هذا الغرض للدعاء والتبجيل، وقد جِيء هنا بالجملة الاسمية، للدلالة على دوام الحمد لله ، فهو غير مرتبط بزمن معين، وهذه من دلالات الجملة الاسمية، فكان الخبر شبه جملة هو حرف الجر اللام ويفيد الملك، وهذه دلالة على أن الحمد لله وحده لا غيره. ومنه قوله أيضاً:

"**حلّت بقلبٍ أو خلتْ ونارُها بين أضلعي**" (القوّاس الحلبي، 2019، صفحة 35)

ومن الملاحظ أن القوّاس جاء بالمبتدأ (نارها)، المضاف إلى الهاء التي تعود إلى البيت الذي يسبقه، وهي الأيام وجاء بالخبر ظرف المكان (بين أضلعي)، وتقديرها (نارها كائنة في أضلعي) أي: إن هذه الأيام التي خلت بجوار من يحب، ذهبت ولم يبق منها سوى هذه النار، التي استقرت بين أضلعه، لذلك نجد القوّاس أخبر بالجملة الظرفية، التي قد لا تحملها دلالات الجمل الأخرى.

5 – المبتدأ نكرة :

الأصل في المبتدأ هو المعرفة وهذا ما تواضعت عليه كتب النحو، فقد ذكروا: والأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفة، المبتدأ محكوم عليه والخبر حكم، والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر، والحكم على المجهول لا يفيد، لأنه ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة؛ فتبعهُ على عدم الإصغاء إلى حكمه (ابن عقيل، 1980)، ولكن قد تأتي بعض الاستثناءات، فيتقدم المبتدأ النكرة "بشرط أن يفيد وتحسن الفائدة" (ابن عقيل، 1980، صفحة 216/1)، وقد ذكر النحاة الشروط والمسوغات الواجب توفرها حتى يتقدم المبتدأ النكرة، وقد حفلت كتب النحو بها، " وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما، ومن هذه المسوغات النكرة الموصوفة نحو: "رجلٌ

من بني تميم جاءني"، والنكرة إذا اعتمدت على الاستفهام، أو النفي صار غير موجب فتضمنت النكرة على العموم فجاز الابتداء بها نحو: "أرجلٌ عندك أم امرأة" و "ما أحدٌ خيرٌ منك"، وقوعها بعد "أما" نحو: "أما غلامٌ فليس عندك" أو وقوعها جواب نحو قولك: رجلٌ، في جواب مَن جاءك؟، أو عاملة، أو مضافة، أو يراد بها التنوع ..." (السيوطي، 1998، صفحة 326،327/1)،

وسوف نكتفي بذكر أهم هذه المسوغات، بحسب ما ورد في مقامات القوّاس في هذه الصورة التركيبية. ويكثر هذا النمط في سياق الدعاء وهذا من المسوغات في الابتداء. ولعلَّ النحاة استدلوا بذلك في قوله تعالى: ﴿سلامٌ عَلَى إِل يَاسِين﴾(الصافات: 130) فلقد جعل النحاة مسوغ الابتداء في هذه الآية الكريمة كونها أفادت الدعاء (السيوطي، 1998).

ومنه قول القوّاس:

"**سَلامٌ على الأيّام بيضٌ وُجُوهُها لِعَوْدِتها سُودُ اللّيالي شَفِيعتي**" (القوّاس الحلبي، 2019، صفحة 69)

لقد جاء المبتدأ (سلامٌ) نكرة، وعلى الرغم من عدم جواز الابتداء بالنكرة، ولكن المسوغ لهذا الابتداء كونها أفادت الدعاء، وقد تخرج لتعظيم تلك الأيام، وكذلك نجد أنَّ دلالة الابتداء بالنكرة بهذا الموضع، فيها دلالة جميلة، لكون أنَّ النكرة أخف من المعرفة، وهذا على قول سيبويه: "واعلم أن النكرة اخفُّ عليهم من المعرفة، وهي اشدُّ تمكُّنا؛ لأن النكرة أوّل ثم يدخلُ عليها ما تُعرَّف به. فمن ثمَّ أكثر الكلام ينصرفُ في النكرة" (سيبويه، 1988، صفحة 22/1)، وهذا الالتفات الذي جاء به القوّاس، للدلالة على خفة تلك الأيام وجمالها عليه، فأطلق السلام عليها بنكرة كان مسوغها الدعاء، لهذا أميل إلى أن إحدى المسوغات في الابتداء هنا، كانت لغرض الخفة واليسر، لهذا نجدهُ مال إلى الابتداء بها. وكذلك ورد مسوغ آخر في الابتداء" وهي أن يكون في معنى التعجب" (ابن عقيل، 1980، صفحة 220/1)، "فإما ما تعجبية تعرب مبتدأ وتقديمها واجب؛ لأن لها حق الصدارة، وهي نوع من النكرة تامة وتضمنت في ذاتها معنيين معاً" (رباح، 2021، صفحة 124)، ومنها قول القوّاس: "**ما هذا الأمر المجزع والخطب المفظع ؟!**" (القوّاس الحلبي، 2019، صفحة 29)، فقد جاء ب(ما) التعجبية في محل الابتداء، وقد خرج التعجب لغرض الاستفهام، فجعل النحاة هذا أحد المسوغات.

الاستنتاجات:

_ اختلف النحاة القدامى والمحدثون بين مصطلح الجملة والكلام، إلا أنَّهم اتفقوا على أنَّ الجملة العربية، تتكون من المسند والمسند إليه.

–أتفق النحاة أنَّ أصل الأنماط في الجملة الاسمية هو أنَّ (المبتدأ معرفة والخبر نكرة) ، وعادة ما يكون هذا النمط في التعبير عن الكثير من الأغراض، تبعًا للسياق الذّي يردُ فيه.

–لا يمكن دراسة الجملة في منعزل عن السياق؛ لذلك ربط النحاة في دراستهم المبنى والمعنى.

–هدفتْ هذه الدراسة إلى بيانِ مهارة صاحب المقامات (القوّاس الحلبيّ)، في توظيف هذه الأنماط في سياقات مختلفة، للتعبير عن أغراض بلاغية معينة كان يهدف إليها.

– كشف هذا البحث أنَّ من دلالات الابتداء بالنكرة ،هو أن النكرة أخف من المعرفة وهذا ما ذهب إليه سيبويه.

المصادر:

القران الكريم.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1913). *الخصائص*. (محمد علي النجار، المحرر) مصر: دار كتب المصرية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1988). *اللمع في العربية*. (سميح ابو مغلي، المحرر) عمان: دار مجدلاوي.

ابن جبرين، عبد الله بن عبد الرحمن. (بلا تاريخ). http://www.islamweb.net. تم الاسترداد من إسلام ويب: http://www.islamweb.net

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. (1980). *شرح ابن عقيل* (المجلد 20). (محمد محي الدين عبد الحميد، المحرر) القاهرة: دار التراث.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف. (1991). *مغني اللبيب عن كتاب الاعاريب*. (محمد محي الدين عبد الحميد، المحرر) بيروت: المكتبة العصرية.

ابن يعيش، يعيش بن علي. (2001). *شرح المفصل* (المجلد 1). (اميل بديع يعقوب، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو المكارم، علي. (2007). *الجملة الاسمية* (المجلد 1). قاهرة: مؤسسة المختار.

الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي. (1996). *شرح الرضي على الكافية* (المجلد 2). (يوسف حسن عمر، المحرر) بنغازي: منشورات قاريونس.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1982). *المقتصد في شرح الايضاح* (المجلد 1). (كاظم بحر مرجان، المحرر) بغداد: دار الرشيد.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1992). *دلائل الاعجاز* (المجلد 3). (محمود محمد شاكر، المحرر) القاهرة: مطبعة المدني.

حماسة، محمد. (2003). *بناء الجملة العربية*. عمان: دار الغريب.

الخالدي، كريم حسين ناصح. (2005). *نظرات في الجملة العربية* (المجلد 1). عمان: دار صفاء.

دخيل خلف بشير، و علي عبد الحسين حسن. (بلا تاريخ). *أنماط الجملة المثبته ودلالاتها في الصحيفة الصادقية*. مجلة دواة.

الرازي، أبو عبدالله محمد بن عمر. (2009). *مفاتيح الغيب* (المجلد 3). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

رباح، جمال. (6, 2021). *اسلوب التعجب في القران الكريم*. المجلة الدولية للدراسات اللغوية والادبية.

السامرائي، فاضل. (2000). *الجملة العربية والمعنى* (المجلد 1). بيروت: دار ابن الحزم.

السامرائي، فاضل. (2003). *معاني النحو* (المجلد 2). بغداد: شركة العاتك لصناعة الكتب.

السامرائي، فاضل. (2007). *الجملة العربية تأليفها وأقسامها* (المجلد 2). عمان: دار الفكر.

السامرائي، فاضل. (2007). *معاني الأبنية العربية* (المجلد 2). عمان: دار عمار.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988). *الكتاب* (المجلد 3). (عبد السلام هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ابي بكر. (1998). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (المجلد 1). (احمد شمس الدين، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

الشريف الجرجاني، علي بن محمد. (١٩٨٣). *التعريفات* (المجلد 1). بيروت: دار الكتب العلمية.

صاحب حماة، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي. (2004). *الكناش في فني النحو والصرف*. (رياض بن حسن الخوّام، المحرر) بيروت: مكتبة العصرية.

عباس، فضل حسن. (1985). البلاغة العربية فنونها وأفنانها (المجلد 1). القاهرة: دار الفرقان.

العزاوي، نعمة رحيم. (1 10, 1981). *الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة*. المورد، الصفحات 3-4.

القوّاس الحلبي، القاسم بن محمد الدمشقي. (2019). *مقامات القوّاس الحلبي المسماة رياض الأزهار ونسيم الأسحار* (المجلد 1). (صلاح جزار، حمدي منصور، المعتز بالله منصور، المحرر) عمان: كنوز المعرفة.

كحالة، عمر رضا. (1993). معجم *المؤلفين* (المجلد 1). بيروت: مؤسسة الرسالة.

المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد. (1979). *المقتضب* (المجلد 2). (محمد عبد خالق عضيمة، المحرر) القاهرة: لجنة أحياء التراث الاسلامي.

المخزومي، مهدي. (1986). *في النحو العربي نقد وتوجيه* (المجلد 2). بيروت: دار الرائد العربي.

References

The Holy Quran

Abbas, Fadel Hassan. (1985). *Al-Balaghah Al-Arabiyyah: Fununoha wa Afnanoha* (Volume 1). Cairo: Dar Al-Furqan.

Abu Al-Makarem, Ali. (2007). *Al-Jumal Al-Ismiyyah* (Volume 1). Cairo: Al-Moassassa Al-Mukhtar.

Al-Azzawi, Naima Rahim. (1 10, 1981). *Al-Jumal Al-Arabiyya Fi Zaw' Al-Dirasat Al-Lughawiyya Al-Haditha*. Al-Mawrid, Pages 3-4.

Al-Istarabadhi, Muhammad ibn Al-Hasan Al-Radi. (1996). *Sharh Al-Radi Ala Al-Kafiyya* (Volume 2). (Youssef Hassan Omar, Editor) Bengali: Manshourat Qariyouns.
Al-Jurjani, Abu Bakr Abdul Qahir ibn Abdul Rahman. (1982). *Al-Muqtasid Fi Sharh Al-Izah* (Volume 1). (Kazim Bahr Marjan, Editor) Baghdad: Dar Al-Rashid.
Al-Jurjani, Abu Bakr Abdul Qahir ibn Abdul Rahman. (1992). *Dala'il Al-I'jaz* (Volume 3). (Mahmoud Mohammed Shaker, Editor) Cairo: Matba'at Al-Madani.
Al-Khaldi, Kareem Hussein Naseh. (2005). *Nadhrat Fi Al-Jumal Al-Arabiya* (Volume 1). Oman: Dar Safa.
Al-Makhzumi, Mahdi. (1986). *Fi Al-Nahw Al-Arabi: Naqd wa Tawjih* (Volume 2). Beirut: Dar Al-Raid Al-Arabi.
Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad ibn Yazeed. (1979). *Al-Muqtadab* (Volume 2). (Mohammed Abdul Khaleq Adima, Editor) Cairo: Committee for the Revival of Islamic Heritage.
Al-Qawwas Al-Halabi, Al-Qasim ibn Muhammad. (2019). *Maqamat Al-Qawwas Al-Halabi* (Volume 1). (Salah Jazar, Hamdi Mansour, Al-Mu'taz Billah Mansour, Editors) Oman: Kunooz Al-Ma'arifah.
Al-Razi, Abu Abdullah Muhammad ibn Umar. (2009). *Mafatih Al-Ghayb* (Volume 3). Beirut: Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi.
Al-Samara'I, Fadel. (2000). *Al-Jumal Al-Arabiyya wal-Ma'na* (Volume 1). Beirut: Dar Ibn Al-Hazm.
Al-Samara'I, Fadel. (2003). *Ma'ani Al-Nahw* (Volume 2). Baghdad: Shirkat Al-Atak Li Sanai'at Al-Kutub.
Al-Samara'I, Fadel. (2007). *Al-Jumal Al-Arabiya Ta'leefuha wa Aqsamoha* (Volume 2). Oman: Dar Al-Fikr.
Al-Samara'I, Fadel. (2007). *Ma'ani Al-Abniya Al-Arabiya* (Volume 2). Oman: Dar Amar.
Al-Sharif Al-Jurjani, Ali bin Muhammad. (1983). *Al-Ta'rifat* (Volume 1). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah.
Al-Suyuti, Jalal Al-Din Abu Bakr. (1998). *Hame al-hawamie* (Volume 1). (Ahmed Shams Al-Din, Editor) Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah.
Dakhil Khalaf Bashir, and Ali Abdul Hussein Hassan. (No Date). *Anma'at Al-Jumla Al-Muthbita wa Dalalatoha Fi Al-Saheefah Al-Sadiqiyah*. Dawat Magazine.
Hamasah, Muhammad. (2003). *Bina' Al-Jumal Al-Arabiyya*. Oman: Dar Al-Ghareeb.
Ibn Aqeel, Baha' Al-Din Abdullah. (1980). *Sharh Ibn Aqeel* (Volume 20). (Mohammed Muhy Al-Din Abdel Hamid, Editor) Cairo: Dar Al-Turath.
Ibn Hisham, Abdullah Jamal Al-Din ibn Yusuf. (1991). *Mughni Al-Labib*. (Mohammed Muhy Al-Din Abdel Hamid, Editor) Beirut: Al-Maktabah Al-Asriyah.
Ibn Jinni, Abu Al-Fath Uthman. (1913). *Al-Khasais*. (Mohammed Ali Al-Najjar, Editor) Egypt: Dar Kutub Al-Masriya.
Ibn Jinni, Abu Al-Fath Uthman. (1988). *Al-Luma in Arabic*. (Sameh Abu Maghli, Editor) Oman: Dar Majdalawi.
Ibn Jirin, Abdullah ibn Abdul Rahman. (No Date). Islamweb. Retrieved from Islamweb: http://www.islamweb.com
Ibn Yayish, Yayish bin Ali. (2001). *Sharh Al-Mufassal* (Volume 1). (Emil Badee Yaqoub, Editor) Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah.
Khala, Omar Reda. (1993). *Mujam Al-Mu'allifin* (Volume 1). Beirut: Dar Al-Risalah.
Rabah, Jamal. (6, 2021). *Aslub Al-Ta'ajub fi Al-Quran Al-Karim*. International Journal of Linguistic and Literary Studies.
Sahib Hama, Abu Al-Fada Ismail ibn Ali. (2004). *Al-Kanash*. (Riyadh bin Hassan Al-Khuwam, Editor) Beirut: Dar Al-Asriyah.
Sibawayh, Amr bin Osman. (1988). *Al-Kitab* (Volume 3). (Abdul Salam Haroun, Editor) Cairo: Maktabat Al-Khanji.